



# أميركا في إحدى لحظات تجلي الفوضى

**دلال البرزي**

عام 1956. العدوان الثلاثي على مصر. ثلاثة معادين: إسرائيل، الناشئة، وبريطانيا وفرنسا، الاستعماريّتان الأخذتان بالانطفاء. الحرب العالمية الثانية انتهت منذ عقد. والحرب الباردة في طريقها إلى التبلور، بين «جبارين»: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وهذا العدوان هو امتحانٌ للجبار الأول، أميركا. على المستعمرين السابقين أن يفهموا أنهم لا يستطيعون خوض حرب من دون قيادتها لها. ونظرا إلى أنها «جبارة» في أولى طلعاتها العالمية، على أميركا أن توقف هذه الحرب فوراً. وهذا ما يحصل، وما يشير، في الوقت ذاته، إلى أن بريطانيا وفرنسا في سبيلهما إلى التراجع أمام أميركا التي انقذتهما من الخراب والإفلاس، إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، بفضل مشروع مارشال السخي. انهار الاتحاد السوفيتي. وأميركا، وبعد رحلتها الإمبريالية القصيرة، لا تستطيع أن تنأى بنفسها عن الفوضى العالمية الناجمة عنه، بعد عقود من الحرب الباردة ذات القوانين والأعراف التي أدارت بها العالم بالاشتراك مع «العماق» السوفيتي، فطموحها بقيادة العالم بمفردها لم ينجح. الصين صاعدة، وروسيا (وريثة السوفييت) «صامدة» بغزوها أوكرانيا. وتحالفات الأثنين تبدو وثيقة مع دول أخرى، عكس أميركا التي يتارجح صداقؤها بينها وبين هذا «المحور» الجديد. والعالم يتحرك، يفاجئ، يثير البلبلّة. وألوية أميركا بمواجهة الصين تدفعها إلى الانسحاب، أو التذبذب، أو الإخلال بالالتزامات في مناطقها القديمة... فتنسحب، أو تراوغ، أو ترقع... معتقدة أنها بذلك ستغلب على منافسها الأعظم. العلامة الأبرز على هذه الانسحابات في الشرق الأوسط: تراجع أوباما عام 2013 عن «خط أحمر» وجهه إلى بشار الأسد في حال استخدم «الكيماوي» ضد أهله. قبل ذلك، انسحابه الخائب من العراق (بقي الفان وخمسة آلاف جندي هناك). وبعده، كان انسحابه من أفغانستان. فاعتمدت أميركا سياسة

«القيادة من الخلف»، أي إدارة حلفاء أو مجموعات ودعمها (ليبيا، الأكراد...). ولكنها فشلت، وبدت عديمة القدرة على القيادة، خططها وتوجهاتها غير مفهومة تماماً... حتى لقيت في الأونة الأخيرة بدولة «منعدمة القيادة». لم تعد أميركا تقود العالم، أصابتها فوضاه في الصميم. خذ مواقفها من الحرب على غزة. في بدايتها، كاد رئيسها ووزير خارجيتها أن يبكيا في أحضان نتنياهو، لشدة تأثرهما بضربة 7 أكتوبر/ تشرين الأول. نشر الأميركيون حملات الطائرات، أرسلوا الذخيرة، ألقوا

«الفيغو» لصالحها في مجلس الأمن... إلى ما هنالك من أشكال التضامن مع حليفهم التاريخية. وسرعان ما بدا ارتباكها في التعامل مع هذه الحرب، بعد هذه البداية الحازة، لسانها أولا. ببخل وتهذيب، أخذ رئيسها ووزير خارجيتها يطالبان نتنياهو بلفتاح إنسانية. تكررت هذه الكلمات، ولم تفلح، وكانت مسألة احتياح نتنياهو بلفتاح إنسانية لا يمتدح

اللاجئين إليها. ثم تصاعدت اللهجة، فخطوات عملية، من نوع زيارة بني غانتس لأميركا، وهو المعارض لنتنياهو، ولقاءاته مع مسؤولين كبار، منهم نائبة الرئيس كامالا هاريس، فمزيد من التصريحات المؤنّبة، وخطوات عملية، مثل عقوبات على

بعض المستوطنين وعلى مراكزهم...

وكلمات جديدة يدلي بها جو بايدن، هي الأولى من نوعها: في خطاب الاتحاد السنوي أولا، كان عرضاً مفضلاً للماسي الإنسانية لأهل غزة، ومتعاطفا معهم، وخاصة أن المساعدات الإنسانية لا يمكن التعامل معها كمسألة ثانوية، أو عملة تبادل. وبعد يومين، مع القناة التلفزيونية (أم أس إن بي سي)، نصح بايدن نتنياهو بأن لا يرتكب الخطأ الأميركي نفسه في العراق وأفغانستان، منزهه من مواصلة هجماته وحصاره لغزة، وطالبه صراحة «بوقف إطلاق النار». ورفض، في الوقت عينه، وضع «خطوط حمراء» بشأن توريد السلاح إلى إسرائيل.

وبعيد مجزرة الطحين المروعة، التي راح ضحيتها أكثر من مائة غزّي جائع، معطوفة على إغلاق معابر المساعدات، أو التشديد والتضييق على القليل منها، وتظاهرات الميمن المتطرف لمنع دخول القليل منها، كان مشروع بناء ميناء، يعالج التجويع، وربما يحمل معه أيضا، في المستقبل كما أوحى، مواد بناء ولوجستيات على أنواعها. ثم «الزلزال» الذي أحدثه تشوك شومر، أقوى شخصية يهودية أميركية، ورئيس الغالبية في البرلمان الأميركي. انتقد نتنياهو بشدة، وانتشاله بزيادة أعداد القتلى المدنيين في غزة، ما «أفقد إسرائيل احترام العالم لها». والأهم أنه رأى في الدولتين اليهودية والفلسطينية الحل الدائم. لاقى تصريح شومر تاييدا من

النواب والبرلمانيين الديمقراطيين، بدا كأنه علامة البدء على «جدية» أميركا بإسقاط نتنياهو. الميناء فكرة سريعة. بُنيت على لوجستيات متوفرة. مقاولو الكوارث والأعمال الخيرية، أفراد من الجيش الأميركي («لن يطاؤوا أرض غزة...»)، سفن كبيرة وأخرى أصغر منها، واكتمال البناء خلال شهرين، وبدء وصول أغذية يُفترض أن تسدّ الجوع الذي ينهش أهل غزة. ومشكلة هذا الميناء أنه ليس معروفاً بعد كيفية تشغيله. من سربيط السفن بالبايسة قبل بناء الرصيف؟ من سيحسّس الوحدات الهندسة الأميركية؟ من سيوزع الوحدات الغذائية؟ من سيقوم بحملة تمويل بناء المرفأ وتشغيله؟ من سيفرغ الحمولات؟ من سيوزعها؟ أو يحرسها؟ وأين ستُخزّن...؟ إلخ. كلها أسئلة مرهونة بالمستقبل الذي ينتظر غزة. بعد نسف «أونروا» وشلها، بعد رفض العشائر استلام الوظيفة، بعد تشكيل محمود عباس الحكومة الجديدة التي ترفضها حركة حماس وحلفاؤها.

والرّد الإسرائيلي على تبدّل الموقف الأميركي: أن الرأي العام الإسرائيلي يدعم «انتصاراً كاملاً على حماس»، يرفض أي إملاءات دولية تهدف إلى إقامة دولة إرهابية، يرفض «عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة»، وان إسرائيل ليست «جمهورية موز»، أي أنها ديمقراطية، و«الغالبية الإسرائيلية تريد استمرار الحرب». وهذه عيّنة من أقوال صدرت عن إسرائيل، خلاصتها أنها «حريصة على سيادتها الوطنية» (بمن تذكر «السيادة الوطنية»؟). أي أن الموقف الأميركي ليس مطابقاً لمواقف إسرائيل كما عهد في الماضي... فهل يكون الخلاف المقليل بين الاثنين وقف توريد السلاح الأميركي إلى إسرائيل، أو التخفيف من نوعه أو كميّاته؟ الإجابة عن السؤال تشبه فوضى القيادة العالمية. اعتبارات شخصية، شغف بايدن بإسرائيل، منذ أولى أيامه الباكرة. قوله إنه لن يضع «خطاً أحمر على تسليح إسرائيل»، لن يوقف تسليمها «القتة الحديدية» التي حميتها. أيضا: خشيّة معلنة لدى الأميركيين من أن يؤدّي وقف التسليح إلى زيادة عزلة نتنياهو، فيفيض إجرامه على غزة، وتنتوجه «بطلا قويا»

كما تتعلّق بإعداد شحنات المساعدات وتنظيمها والإشراف عليها. وأخيراً، تتعلّق بإيصال المساعدات إلى محتاجيها. يبغّد الرصيف المائي المؤقت، وفق التسريبات الأميركية، عن شاطئ غزة بنحو 600 متر، أي يقع ضمن ما يعرفها القيادة الدولي بـ«الحدود البحرية الفلسطينية»، أو البحر الإقليمي الفلسطيني الذي يصل إلى نحو 12 ميلاً بحرياً؛ والميل البحري يعادل 1609,34 أمتار، بناء عليه يعد التوضوع العسكري، والأعمال العسكرية من دون الحصول على موافقة الفلسطينيين وقبولهم تدخلًا قسريًا، واحتلالًا عسكريًا، لذا لا يحقّ للولايات المتحدة أو سواها تكليف أيّ من فرقها العسكرية بأيّ عمل كان ضمن هذا الحيز الجغرافي، سواءً لأغراض البناء والإنشاء أو الحماية الأمنية مستقبلاً، كما تنصّ المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

من هنا، على الطرف الفلسطيني؛ معظم الفصائل والأطراف الفلسطينية الفاعلة والمؤثرة، رفض التدخل الأميركي المباشر في مياه فلسطين البحرية الإقليمية، واعتبار أي تدخل من هذا القبيل فعلاً احتلالياً مباشراً، بحول التواطؤ والشراكة الأميركية-الصهيونية في الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين؛ وفي مقدمتها جريمة الإمادة الجماعية، إلى شراكة مباشرة في احتلال أرض فلسطين وشعبها. وعليه، تغدو القوات الأميركية قوات احتلال يحقّ لشعب فلسطين الأصلي مقاومتها بكلّ السبل الممكنة، ويتحلّل المجتمع الدولي المسؤولية القانونية والسياسية لمنع هذا الاحتلال المباشر.

بناء عليه، يرفض الفلسطينيون أيّ تدخل أميركي في مياههم الإقليمية استنادًا لدور أميركا الفعلي في دعم احتلال فلسطين وتخبّيته، وفق ما أعلن عنه عشرات المسؤولين الأميركيين، ومئات القرارات الأميركية، فضلاً عن آلاف المساعدات العسكرية الأميركية. لذا يعتقد الكاتب أن بناء الرصيف وإدارته وحمايته مسؤولية فلسطينية خالصة، على اعتباره جزءاً من سيادة الفلسطينية الوطنية، كما يحقّ لهم تكليف جهة دولية أو أممية بإحدى هذه المهام أو كلّها، كدولة ثالثة مثلاً؛ أيرلندا، جنوب أفريقيا، الجزائر، أو

لدى الإسرائيليين. علما أنه يمكن لإسرائيل التسلح من مصادر أخرى، وهذه إشارة صغيرة إلى تلك الفوضى... ثمّ ترجيحات «المصادر» الأميركية أن أميركا قد تقطع

فعلا السلاح عن إسرائيل إذا لم تتمكّن من زيادة حجم المساعدات إلى أهل غزة. التشكيك الفلسطيني بهذه الواجهة مشروع؛ وزارة الخارجية الفلسطينية رأت في بناء ميناء غزة «تطبيقاً لخطّة إسرائيل بتكريس الاحتلال والفصل بين الضفة الغربية والقطاع»، وتوجّست من «إمكانات تهجير أهالي القطاع والمساهمة في خطط إسرائيل في التطوير العرقي للفلسطينيين». وقد اعتبر رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي،

الأقرب إلى «حماس»، أن بناء المرفأ «تهزّب من المسؤولية القانونية والأخلاقية عن الحصار على غزة». وأضاف: «لو أرادت الولايات المتحدة تستطيع إجبار إسرائيل على فتح كل المعابر خلال 24 ساعة». الآن، الذي دفع أميركا إلى «تعديل» موقفها من إسرائيل، تجاوزت فيه تاريخ علاقتها مع إسرائيل، وقد وصفت يوماً بـ«العضوية». ما هو بالضبط؟ الحسابات الانتخابية طبعاً، بعدما برز الصوت العربي متقافياً بقوة بايدن في انتخابات «الثلاثاء الأكبر». والمناخ الذي تعرّفه أميركا، بالشرائح التي لم تكل ولم تمل من رفع صوت غزة، ومنها يهودية. أيضاً، استحابة لكبار الموظفين والنواب والإداريين الأميركيين الذين تعاطوا بحساسية بالغة مع المجازر الإسرائيلية. كذلك: الجو العام الشعبي، الغربي والعربي، الإسلامي، الأسود، الأقبليّاتي... الذي وضع القيم الغربية الحديثة والإنسانية في الحضيض. والوجه الأسود لأميركا، الداعمة لفظائع إسرائيل.

كل هذه المغمعة هل كان لها أن تسود لو كانت أميركا في عزّها؟ لو لم تكن فقدت رؤيتها الاستراتيجيّة نتيجة اهتزاز أوهامها بشأن قيادة العالم بمفردها بعد نهاية الحرب الباردة؟ لو لم تكن هذه المرحلة هي طبيعتها مندقلبة، ووجراة، غير مفهومة دائماً، خطرة عليها... وولادة فوضى قد تشهد غزة أوجها؟

(كاتبة لبنانية)

# في ارتباك الموقف الفلسطيني من مشروع رصيف غزة البحري

**حيان جابر**

أعلن الرئيس الأميركي، جو بايدن، في خطابه حالة الاتحاد السنوي 2024/3/9، عن قراره إنشاء رصيف/ ميناء بحري مؤقت أمام سواحل قطاع غزة، بغرض استقبال سفن المساعدات الإنسانية، في ظلّ تعتّت الاحتلال ومواصلته جرائمه بحق قطاع غزة وقاطنيه (أكثر من مليوني فلسطيني)، والحصار والتجويع والإبادة الجماعية. تراوحت التصريحات الأميركية بشأن فعالية الميناء البحري المؤقت بين من اعتبره بوابة لإدخال مليوني وجبة غذاء يومياً إلى قطاع غزة، ومن عبّر عن قدرة الميناء على إدخال ما يعادل حمولة مائتي شاحنة مساعداً في اليوم الواحد. لكن وبعيداً عن فعالية الميناء المؤقت، تنصّ الخطة الأميركية على تفرّيع حمولة سفن الشحن في الرصيف المؤقت، ومن ثمّ نقلها برأى إلى قطاع غزة عبر جسرين بريّين طول كلّ منهما نحو 550 متراً.

كما أعلن بايدن عن تولّي الجيش الأميركي مسؤولية بناء الرصيف البحري المؤقت وحمايته لاحقاً، من دون وجود عسكري أميركي داخل قطاع غزة.

أثارت الخطة الأميركية ردود أفعال مختلفة فلسطينية وإقليمية ودولية، تمحورت حول مسائل عديدة، أولها مدّة إنشاء الرصيف البحري المؤقت، معظم التقديرات تتحدّث عن 60 يوماً، ثانيها: الجدوى العملية: تسلطّ معظم الانتقادات الضوء على أن حلّ الأزمة الإنسانية في قطاع غزة يمرّ عبر إرغام الاحتلال على السماح لشاحنات المساعدات بدخول القطاع برأى من دون أي عوائق، خصوصاً في ظلّ تكديس الشاحنات على الطرف المصري من معبر كرم أبو سالم، فضلاً عن إرغامه على فتح كلّ المعابر البريّة مع قطاع غزة، وتسهيل مرور شاحنات المساعدات منها. ثالثها؛ تحكّم الاحتلال الصهيوني: لا تعمل الخطة الأميركية على كسر الحصار الصهيوني، بل تتعمد بالتنسيق معه على إدارته، الأمر الذي يثير شكوكاً عملية مشروعة بشأن ضمان تسهيل الاحتلال تدفق المساعدات الإنسانية إلى القطاع المحاصر مستقبلاً برأى. رابعها؛ توزيع المساعدات: دخول المساعدات إلى القطاع المحاصر لا يضمن توزيعها على جميع الفلسطينيين، في ظلّ

” **في ما يتعلق بإيصال المساعدات إلى محتاجيها، لا بدّ من التأكيد على دور «أونروا» ومسؤولياتها أمام القانون الدولي والأهمّ هذا الشأن**

” **التواطؤ الأميركي مع جرائم الاحتلال، ومنها جريمة التجويع والحصار منذ 17 عاماً، يجعل من الإشراف الأميركي والصهيوني على تنظيم شحنات المساعدات الإنسانية وتفتيشها مشبوهاً**

العوائق التي يرفضها الاحتلال، من قبيل منعه دخول شاحنات المساعدات إلى بعض مناطق القطاع، مثل الشمال، واعتدائه المتكرّرة على مراكز المساعدات، واستهدافه المتكرّر شاحنات المساعدات، وإطلاقه النار على متلقي المساعدات في أثناء توزيعها، واستهدافه الدائم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فضلاً عن استهدافه المراكز الحكومية الخدمية في قطاع غزة، الطرف الذي يدير شؤون القطاع وسكّانه، وفي مقدمتها توزيع المساعدات. خامسها؛ الأهداف الأميركية والصهيونية غير المعلنة، إذ تدور تكهناتٌ عديدة بشأن تلك الأهداف، لبعضها طابعٌ أمميّ يتعلق بتهيئة البيئة الإقليمية والدولية لاستمرار عدوان الاحتلال على قطاع غزة، أي استمرار حرب الإبادة الجماعية، وأخرى اقتصادية تتعلق بإحكام سيطرة الاحتلال وأميركا على ثروات فلسطين البحرية، خصوصاً الغازية منها، فضلاً عن أهدافٍ سياسية تتمثّل في تسهيل عمليات الاحتلال الصهيوني الساعية إلى تهجير الفلسطينيين قسراً من فلسطين عموماً، ومن قطاع غزة خصوصاً، إلى جانب تقويض نظام الحكم في غزة، وبناء نظام بديل عميل وتابع للاحتلال.

ساد الارتباك الوسط الفلسطيني بعد الإعلان الأميركي عن الرصيف البحري المؤقت، فمن ناحيةٍ أولى يمثّل كسر الحصار وإفشال حرب التجويع أولويّة فلسطينية، الأمر الذي يجعل من أيّ خطّةٍ تساهم في ذلك خطوةً مرحّباً بها. لكنّ ومن ناحيةٍ ثانيةٍ تطرح الخطّة الأميركية تساؤلاتٍ عديدة بشأن النقاط المذكورة سابقاً. ويساهم الإرباك الفلسطيني في تعييد الطريق أمام أميركا والاحتلال الصهيوني للمضي في تنفيذ الخطّة من دون أي ضوابط، الأمر الذي يتطلّب موقفاً فلسطينياً سريعاً يساهم في ضبط الخطّة الأميركية بما يخدم المصالح الفلسطينية كاملة، وأهمّها إفشال حرب التجويع التي يشنّها الاحتلال أولاً، وحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية ثانياً. انطلاقاً من ذلك، يجب بناء الموقف الفلسطيني على أسس صلبة وقانونية واضحة، لا تقبل المغاورة أو التناويل الأميركي والصهيوني بشأن بناء الرصيف وإدارته وحمايته،

● مكتب بيروت  
بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end  
هاتف: 009611442047 - 009611567794  
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk  
● للشراكات، الاشتراكات،  
alaraby.co.uk/subscriptions  
هاتف: 0096354009635+ جوال: 09745005997+  
● للإعلانات: ads@alaraby.co.uk

المكاتب  
المكتب الرئيسي، لندن  
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH  
Tel: 00442045801000  
● مكتب الدوحة  
الدوحة - برج الفردان - لوسيل، الطابق الـ 20 -  
هاتف: 0097440190600

رئيس التحرير **حسام كفتاني** | مدير التحرير **ارنست خوري** |  
المدير الفني **إيد منعم** | السياسة **جمانة فريحات** | الاقتصاد  
**مصطفى عبد السلام** | الثقافة **نجوان درويش** | منوعات  
**ليال حداد** | الرباب **معن البياري** | المجتمع **يوسف حاج علي** |  
الرياضة **نيك التلياني** | تحقيقات **محمد عزام** | مراسلون **نزار قنديل**

**العربي الجديد**  
www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد  
(Fadaat Media Ltd)